



N/Réf. 15/1/31/1 - 3/2022

La Mission permanente du Liban auprès de l'Office des Nations Unies et des Organisations Internationales à Genève présente ses compliments au Secrétariat du Bureau du Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme, et en référence à sa note en date du 1<sup>er</sup> novembre 2021 sur « mettre fin au commerce des instruments de torture », a l'honneur de lui faire parvenir ci-joint la réponse communiquée par le Ministère la justice contenant des informations sur le sujet mentionné ci-dessus.

La Mission permanente du Liban auprès de l'Office des Nations Unies et des Organisations Internationales à Genève, saisit cette occasion pour renouveler au Secrétariat du Bureau du Haut Commissariat aux Droits de l'Homme à Genève, l'assurance de sa haute considération.

Genève le 17 janvier 2022



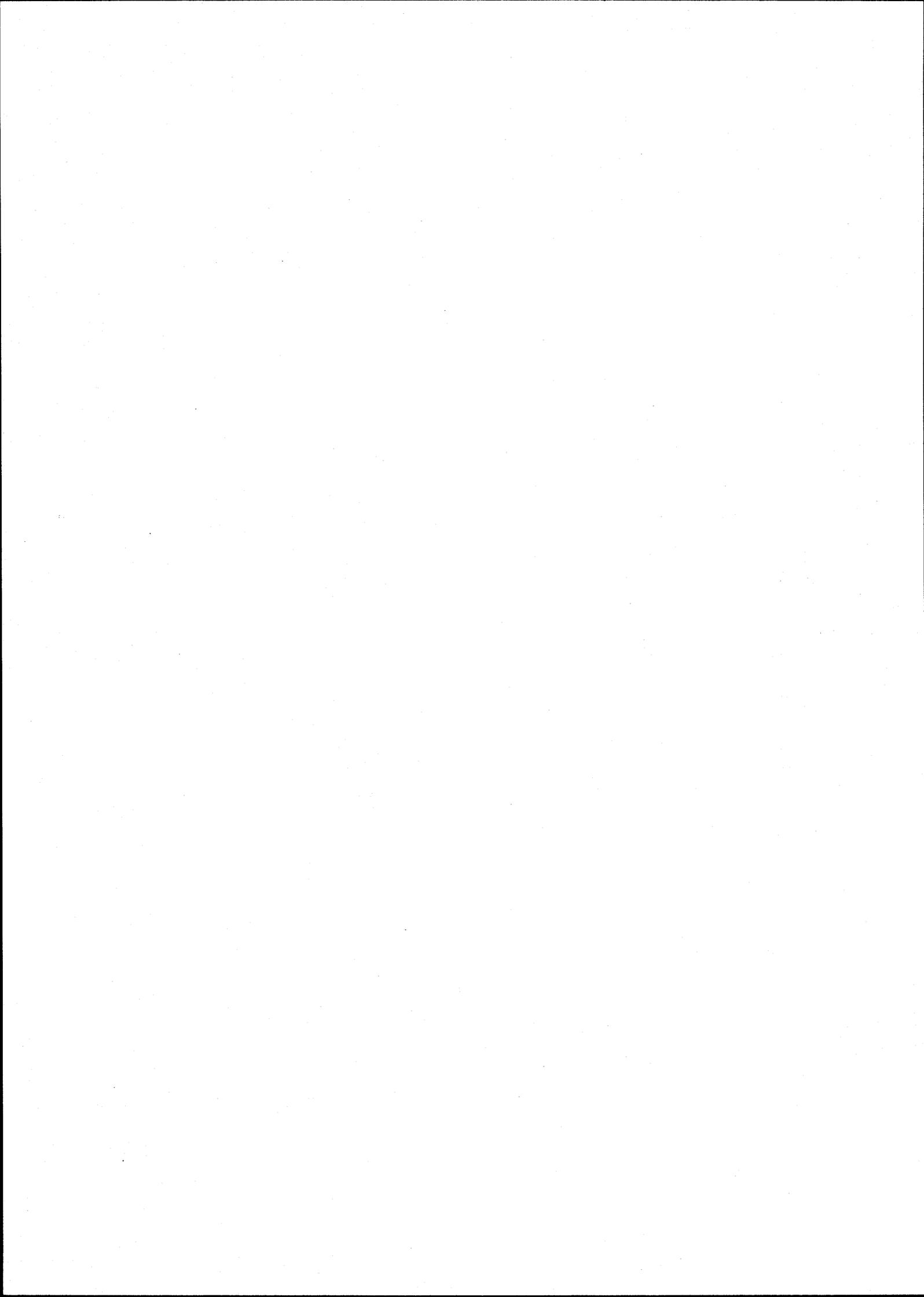
Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme  
Palais Wilson  
52, rue des Pâquis  
1201 Genève

**OHCHR REGISTRY**

18 JAN. 2022

Recipients : ...R.R.O.D.....

Enclosure .....y.H.....



هقوق الإنسان

الأدفع المأخرى  
٥/١١/٢٠٢٢

الجمهورية اللبنانية  
وزارة العدل

وزارة الخارجية والمغتربين  
= القله =

جانب وزارة الخارجية والمغتربين

28 DEC 2021

الرقم: ٥/٢٣٢

الموضوع: طلب معلومات حول انتهاء التجارة في السلع المستخدمة في التعذيب.

المرجع: كتابكم رقم ٨/١٣٩٤ تاريخ ١٦/١١/٢٠٢١.

بالإشارة الى الموضوع والمرجع المنوه عنهما أعلاه،

نودعكم ربطاً بالمعلومات المطلوبة حول انتهاء التجارة في السلع المستخدمة في التعذيب.

للتفضل بالاطلاع وايداعها الجهة الطالبة.

المدير العام لوزارة العدل

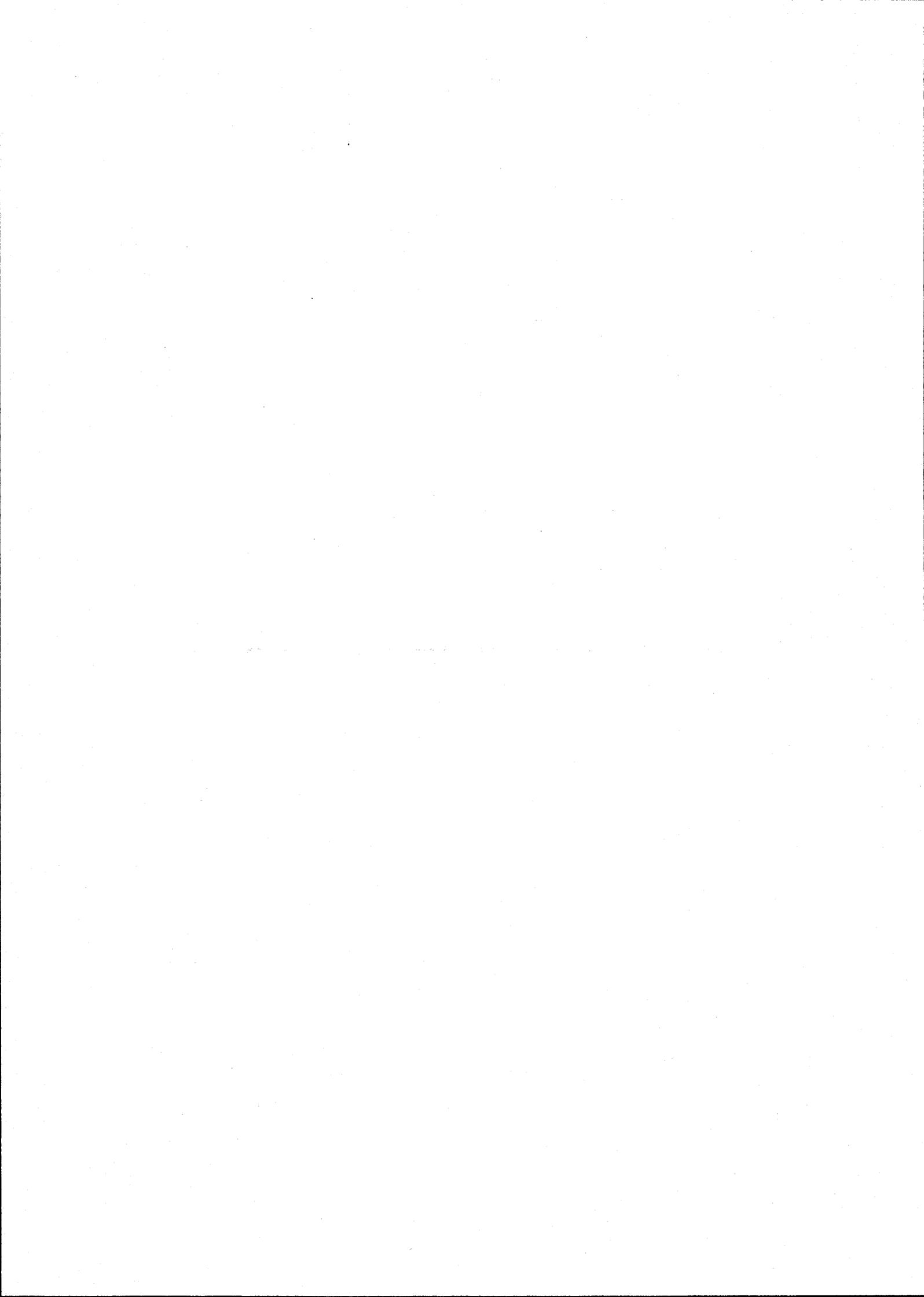
القاضي محمد محمود المصري



بيروت في ٢٢ كانون الثاني ٢٠٢٢

مديرية المنظمات الدولية  
والمؤتمرات والعلاقات الثقافية

٢٠٢٢



سعادة مدير عام وزارة العدل

الرقم : ٢٠٢١/٥/٢٣٢

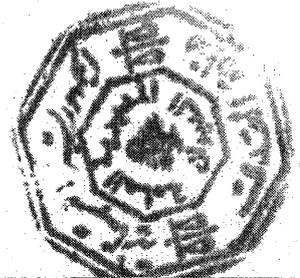
الموضوع: طلب معلومات حول إنهاء التجارة في السلع المستخدمة في التعذيب.

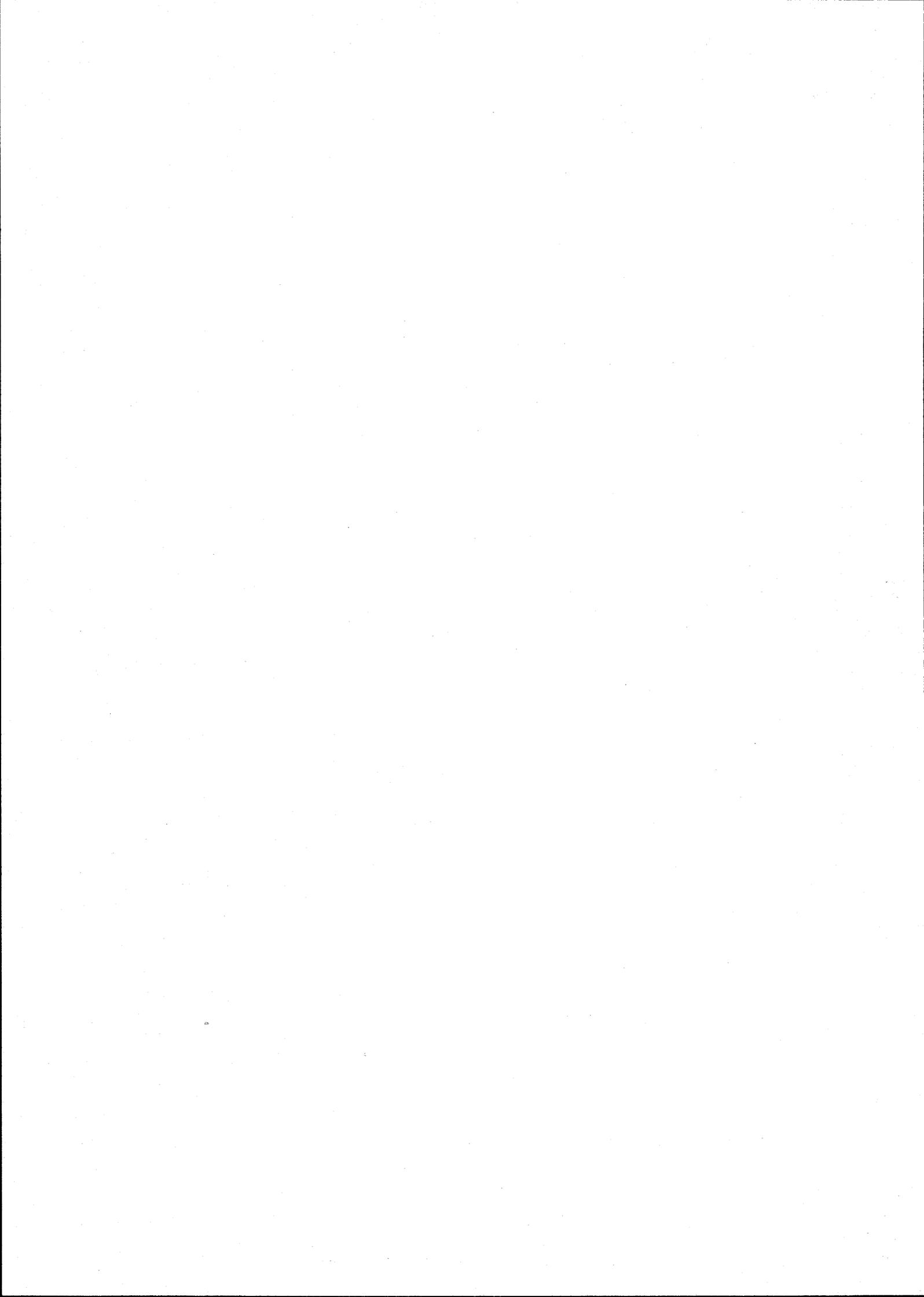
المرجع: - احالتكم للمعاملة رقم ٢٠٢١/٥/٢٣٢ .

بالإشارة الى الموضوع والمرجع المنوه عنهما أعلاه،

وبعد الاطلاع على كتاب مديرة المنظمات الدولية والمؤتمرات والعلاقات الثقافية بالتكليف في وزارة الخارجية والمغتربين المسجل برقم ٨/١٣٩٤ تاريخ ١٦/١١/٢٠٢١، وعلى كتاب المندوب الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية رقم ١/٣١/١/١٥ تاريخ ٤/١١/٢٠٢١، وعلى المذكرة الصادرة عن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في جنيف المؤرخة في ٢٠٢١/١١/١ والتي يشير فيها الى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٧٣/٢٨٣٠٤/٦/٢٠١٩ المعنون " صوب إنهاء التجارة في السلع المستخدمة في التعذيب، دراسة جدوى ونطاق وبارامترات وضع معايير دولية موحدة ممكنة "،

نقترح إعلام الجهات المعنية بإستعداد الدولة اللبنانية للمساهمة في أي عمل مشترك لتقديم المعلومات والإقتراحات والضوابط المناسبة بهدف إنهاء تجارة السلع المستخدمة في التعذيب والوصول الى معايير دولية مشتركة وموحدة بهذا الخصوص، علماً أن لبنان كان في طليعة الدول التي إنضمت الى إتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وذلك بموجب القانون رقم ١٨٥ تاريخ ٢٤/٥/٢٠٠٠ وأودعت وثائق الإنضمام بتاريخ ٥/١٠/٢٠٠٠، وقد كاد لبنان أن يكون أول دولة عربية تصادق على البروتوكول الإختياري للإتفاقية والذي تمّ إعتماده في ١٨/١٢/٢٠٠٢، وذلك بعد أن تمّت المصادقة عليه في اللجان المشتركة في مجلس النواب في حينه، ولكن الظروف الإستثنائية والمعقّدة التي كان يمر بها ( ولا يزال بكل أسف )، هي التي حالت دون ذلك حيث إنضمّ لبنان الى البروتوكول الإختياري لاحقاً بموجب القانون رقم ١٢ الصادر بتاريخ ٥/٩/٢٠٠٨، وقد تشكلت الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان





المُضمّنة لجنة الوقاية من التعذيب بموجب المرسوم رقم ٣٢٦٧ تاريخ ٢٠١٨/٦/١٩ والمرسوم رقم ٥١٤٧ تاريخ ٢٠١٩/٧/٥ وذلك إستناداً الى أحكام القانون رقم ٦٢ الصادر بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٧ سيّما المادة الأولى منه، وهذا ما يؤكد على إلتزام الدولة اللبنانية بالمواثيق الدولية المنضمة اليها وبسعيها الدؤوب لإعطائها مفاعيلها كافةً.

بيروت في ٢٠٢١/١٢/١٧

القاضي محمد رضا رعد

